حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٤) ٢٠١٥/٠٣/٢٢ م

www.al-badeel.org

Issue (184) 22/03/2015

جنيف 3 من بوابة القاهرة- موسكو

حسام ميرو

يعود الحديث مجدداً عن التمهيد لمؤتمر جنيف 3، على اعتبار أن حل الأزمة السورية هو حل سياسي في نهاية المطاف، ويتطلب ذلك من وجهة نظر الديبلوماسية إعادة ترتيب مواقف قوى الصراع وفرزها وترتيبها لتكون متطابقة مع شكل الحل السياسي الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح القوى الإقليمية ومدى نفوذها بالدرجة الأولى، وليس مصالح السوريين، وفقاً لأولوياتهم الرئيسة، أو من منطق ما آلت إليه أوضاعهم من كارثية، أو مدى تلبيتها لحد معين من أهداف الثورة.

وفي إعادة ترتيب مواقف الصراع، هناك تنسيق بين القاهرة وموسكو على مستوى الأهداف، وتقوم كل واحدة منهما بالاستفادة من علاقاتها مع أطراف الصراع الداخلية والخارجية، ومحاولة تمهيد الواقع من خلال بلورة مواقف يمكن التعويل عليها من أجل إطلاق مؤتمر جنيف 3، ما يضمن للمؤتمر أن يكون عملية سياسية تفضي في طريقها إلى إعادة ترتيب المرحلة الانتقالية في سورية.

استفادت موسكو في مراحل مختلفة من مراحل الصراع في سورية من انعدام الرغبة الأمريكية في الانخراط المباشر في حل الصراع، أو تغيير موازين القوى لمصلحة المعارضة، على اعتبار أن الموقف الأمريكي المعلن كان أن «الأسد فاقد للشرعية»، وهو الموقف الذي أصبح مؤخراً يميل إلى «أن الحل يحتاج إلى مشاركة الأسد» وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

والموقف الروسي، منذ أن قرر الوقوف كلياً مع نظام بشار الأسد، لديه رؤية استراتيجية للحل تقوم على أن حوار النظام مع المعارضة هو حوار بين نظام ومتمردين، وليس حواراً من أجل إنهاء النظام، وعبر مسيرة الصراع كانت الأولوية لروسيا هي في جعل المعارضة تبدو كأنها طرف داعم للإرهاب، وبالتالي فإن الحوار حول الحل السياسي يجب أن يكون مع معارضة ترفض الإرهاب، ولا تسندها قوى مسلحة قوية.

وأمام المتغيرات على الأرض التي جعلت كلاً من تنظيم الدولة الإسلامية» و«النصرة» الأقوى بين الفصائل المسلحة، ما يعني أن الفصائل التي تعد «معتدلة»، والتي يمكن أن تسند موقف المعارضة، هي الأضعف فعلياً، وتالياً فإن موقف المعارضة سيكون ضعيفاً في أي مفاوضات مع النظام، ولن يكون بإمكان المعارضة تفعيل أدوات ضاغطة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية، والتي من شأنها أن تسمح بفتح الباب أمام تغيير البنية الأمنية والعسكرية للنظام.

وتقوم موسكو والقاهرة بعملية انتقائية لقوى المعارضة السورية، وما يدور في كواليس الاتصالات بين العاصمتين وبين «معارضين» سوريين، وذلك لترتيب «معارضة» على مقاس العملية التفاوضية وأهدافها في تعويم النظام السوري، والاستفادة من الوضع الذي آلت إليه المعارضة السورية بشكل عام، و«الائتلاف الوطني» بشكل خاص، وتخفيض سقف المطالب من العملية التفاوضية مع النظام، وتوجيه شكل العملية السياسية عبر استبدال مضامين بنك التفاوض الأساسي بمضامين أخرى، مثل أولوية مكافحة الإرهاب.

وتبدو استجابة أطراف معارضة لمسعى موسكو– القاهرة بشكل انتهازي خطيرة على مجمل الأوضاع السورية، فما يهم بعض الأطراف هو أن تحقق مكاسب صغيرة عبر أدائها دور محدد مسبقاً، وهي تستفيد فعلياً من حالة التشظي العامة التي تمر بها مجمل أطراف المعارضة، لكنها تُغفل أن لعب مثل هذا الدور لن يحقق أية نتائج فعلية لقضية السوريين، وإنما ستزيد من اختناقاتها، ويسهم في تعقيد مسار الحلول.

وإزاء وضع كهذا، فإن أطراف المعارضة السورية التي افتقدت حالة الحوار الجدي فيما بينها ما زالت تتجاهل ضرورة إيجاد منصة للحوار والتشاور تجمعها، إذ أن وجود مثل هذه المنصة من شأنه أن يساعد في ردم الهوة في مواقف المعارضة، ويمنع أي قفز وتصنيع لمعارضات على مقاس اللاعبين الدوليين والإقليميين، وتغيير أجندة التفاوض على مستقبل سورية.

لقد أظهرت انشقاقات حدثت في الآونة الأخيرة في هيئة التنسيق الوطنية، وخلافات داخل بعض المؤسسات المعارضة، أن التمهيد لجنيف 3 سيمر عبر المزيد من الإضعاف لقوى المعارضة، وعبر زيادة شرذمتها، وتكريس محور الإرهاب بوصفه نقطة التقاء، والرد على هذا المسعى لن يكون إلا بفتح حوار وطني بين قوى المعارضة، على أمل أن لا يكون الوقت قد أصبح متأخراً على مثل هذا الحوار.

قُتل منهم الآلاف ومعظمهم من الانتحاريين

"الدولة الإسلامية" بين تناقص المهاجرين وقدرة الأنصار على التعويض

عصام عطا الله

مدينة عزاز - ريف حلب
الدولة الإسلامية في العراق والشام

اعتمد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في نشأته وتمدده في سورية، ولا سيما في أيامه الأولى، على المهاجرين، إذ لعب المهاجرون دوراً كبيراً سواء في معارك التنظيم، أو في القدرة على جذب الشباب السوري المتحمس، فقد كان هؤلاء المهاجرون قدوة لكثير من الشباب، وقد أسند تنظيم الدولة معظم عمليات الذبح للأجانب. يقول عماد الدين طالب جامعي من مدينة منبج: «شعر الشباب المتحمس بداية بالخجل أمام المهاجرين الذين جاؤوا لنصرة أهل الشام، وجذبه حرصهم على رفع الظلم، وشجاعتهم في القتال، فانتسب كثير منهم لجماعات المهاجرين».

ويعاني التنظيم مؤخراً من تناقص أعداد المهاجرين في صفوفه حداً أرعبه، وأغلب أسباب التناقص تعود للمعارك الطاحنة التي خاضها التنظيم ضد الثوار بداية عام 2014م، إذ خسر التنظيم أكثر من ألف مقاتل جلهم من المهاجرين، واستمر نزف المهاجرين بعد فتح التنظيم معارك واسعة ضد النظام في الفرقة 17، ومطار الطبقة، واللواء 93 في عين عيسى، ومؤخراً معارك ريف حمص الشرقي، ومطار دير الزور، حيث تولى المهاجرون عمليات الاقتحام التي يسقط فيها أكبر عدد من القتلى، ولا ننسى معارك عين العرب التي سقط فيها على مدى أشهر أكثر من ألف مقاتل للتنظيم، ومعظمهم من الأجانب، ويقول عباس من الجيش الحر في ريف حلب الشرقي: «قصمت معارك عين العرب ظهر التنظيم، وقد خسر في البداية كثيراً من قوات النخبة من الشيشانيين والقوقاز، ولا يمكن للتنظيم تعويض هؤلاء المقاتلين بسهولة، وهو يعتمد عليهم بشكل كبير، إذ لولا ضربات التحالف لتمكنت هذه القوات من إحكام السيطرة على المدينة في غضون أيام».

وتوج النزف باشتعال المعارك في العراق، وتدخل طيران التحالف ضد تنظيم الدولة، وتحولت هذه المعارك المدعومة بطيران التحالف لثقب أسود يبتلع المهاجرين والأنصار معاً، يقول الناشط أبو أحمد من ريف حلب: «احتدام حدة المعارك في العراق دفعت التنظيم لسحب كثير من المهاجرين من سورية إلى العراق، وبالفترة الأخيرة بدأ بسحب السوريين، وهذا مؤشر واضح على حجم الخسائر البشرية للتنظيم» وقد أوجعت ضربات التحالف التنظيم.

والمشكلة التي يعانيها التنظيم تتمثل في عدم قدرته على تعويض المهاجرين سواء أكانوا عرباً أو أجانب بعد فرض إجراءات مشددة في أوروبا، والدول العربية والإسلامية، وبعد ميل الحكومة التركية للتشدد في مراقبة الحدود حتى تضرر المواطن السوري العادي، يقول أبو أحمد أحد الشباب الذين كانوا يهربوا الشاي لتركيا: «كان اجتياز الحدود التركية السورية سهلاً للغاية، ولم نكن نتعرض للمضايقات، أما الآن فقد كثفت الحكومة التركية من دورياتها، ومراقبتها للحدود، وتقوم بتفتيش المواطنين والتأكد من هويتهم، وكثيراً ما نتعرض للضرب والشتم»، كما أنَّ الحكومة التركية عبرت عن عدائها الصريح لتنظيم الدولة، وصراعها معه مؤجل ريثما تتم الصفقة الشاملة في المنطقة التي تشمل الإطاحة بالأسد وفق الرغبة التركية، وقد أوضح الرئيس التركي أردوغان صراحة أنَّ تنظيم الدولة والأسد طرفا ملقط، ووجهان لعملة واحدة (الإرهاب)، بل عدَّ أردوغان ممارسات التنظيم تشويهاً للإسلام، كما أسهمت ممارسات التنظيم، وتطبيقه البشع والمشوه للأحكام الشرعية بنفور العالم الإسلامي منه.

ونتيجة نقص المهاجرين تبرز أمام التنظيم مشكلة قدرة الأنصار على تعويض النقص في أعداد المهاجرين، فالصفات التي يتمتع بها المهاجرون يندر أن يتمتع بها الأنصار، سواء من الناحية القتالية، أو من الناحية العقائدية، والاستعداد للتضحية، فإذا استثنينا المهاجرين المرتبطين بالمخابرات الأجنبية، والباحثين عن أطماع وأمجاد شخصية، فإنّ المهاجرين ينحصرون في قسمين، قسم جاء يطلب الجنة عن طريق الاستشهاد في أرض الشام، وقسم جاء باحثاً عن فردوس الحياة الدنيا والعيش في كنف الدولة الإسلامية، وبالتالي يصعب تعويض شخصيات جاءت تطلب الموت، يقول أبو محمد مقاتل في الجيش الحر: « يتميز المهاجرون بالشجاعة التي تصل حد التهور، وقد رأينا العجائب منهم أثناء تحرير مطار منغ، واقتحام ثكنة هنانو، فكانوا في الصف الأول، وكأنهم يتمنون الموت لا النصر» فالعقيدة القتالية قائمة على طلب الشهادة، ومعظم العمليات الاستشهادية يقوم بها مهاجرون.

أما الأنصار فدوافعهم غالباً مختلفة، ولا يحملون تلك العقيدة، إذ تعددت أسباب الانخراط في صفوف التنظيم، فالأنصار هدفهم الأساس الانتقام من الأسد، بل إنَّ الغالبية اضطرتهم الظروف المأساوية التي مرّت بها الثورة السورية للانخراط في صفوف التنظيم، سواء كانت من ناحية التمويل المادي، أو السلاح ، أو تخلي المجتمع الدولي عن الشعب السوري، أو غياب القيادة العسكرية الجامعة للثوار، أو الظروف الميدانية للمعارك، يقول المحامي ياسر من ريف حلب الشرقي: « كثير من الشباب المجاهدين المرابطين على الجبهات انخرطوا تلقائياً في صفوف تنظيم الدولة دون خيار منهم، لأنهم وببساطة لا يستطيعون ترك الجبهة مع الأسد وقتال التنظيم، كما فعل ثوار دير الزور المرابطة على جبهة المطار وجبهات المدينة عامة» ويضاف لذلك سلطة الأمر الواقع، وبحث المواطن العادي عن مورد مالي يعيش منه، يتابع ياسر: «لا يلام المواطنون في مناطق سيطرة التنظيم على انخراطهم في صفوفهم، فقد استطاع التنظيم تأمين مورد رزق جيد لعناصره، ولا سيما أنَّ سكان المناطق التي سيطر عليها تتسم بالفقر»، واستثمر التنظيم الوضع المادي بجذب شريحة الشباب العاطل عن العمل، فأمن لهم الرواتب، وتكاليف الزواج.

كما يتميز المهاجرون عن الأنصار بغياب الخيارات، وانسداد الأفق أمامهم بمجرد دخولهم أرض التنظيم، فهم لا يستطيعون التراجع أو الهرب، إذ ينحصر خيارهم بالعيش في كنف الدولة الإسلامية، والدفاع عنها حتى الموت، أما هربه من التنظيم فهو شبه مستحيل، لأنه إن نجا من التنظيم فإنه سيقع بين يدي الثوار، أو النظام، وإذا هرب عبر الحدود التركية فإنَّ أجهزة المخابرات في بلاده لن تتركه وشأنه، يقول المدرس حاتم من ريف حلب: «المهاجر يعيش في سجن كبير، ولا يستطيع التحرك خارج المنطقة التي يسكنها إلا إلى مناطق القتال التي يطلبه التنظيم اللحاق بها» فحركة المهاجرين إضافة لمستقبلهم بات مقيداً بالدولة الإسلامية.

أما الأنصار فجلهم يستطيع التنصل من التنظيم وقت يريد، وعندهم هامش من حرية الحركة، والقدرة على التخفي، وخاصة أنَّ أغلبهم يعمل بأسماء حركية، ووهمية، يقول حاتم: «يستطيع الأنصار ترك التنظيم بكل سهولة، فالحدود التركية طويلة، ولا يكلفهم الأمر سوى حلق لحيتهم، ولبس البنطال، بل بإمكانهم الهرب عبر حواجز التنظيم والثوار دون أن يُعرف أنهم من التنظيم» فهامش المناورة كبير عند الأنصار، وقد شهد التنظيم كثيراً من حالات الفرار للأنصار.

إنَّ اختلاف الغايات والأهداف بين المهاجرين والأنصار تجعل من الصعب تعويض المهاجرين، وليس أدل من ذلك المعارك الأخيرة التي فشل فيها عناصر التنظيم من الأنصار من تحقيق نصر مميز، ففشلوا في اقتحام مطار دير الزور، وفشلوا في اقتحام مطار كويرس حتى تاريخه.

في الذكرى الرابعة: حين جرف "الطوفان" بلاد البعث

فيكتوريوس بيان شمس

عُرض في العام 2003 الفيلم التسجيلي «طوفان في بلاد البعث» للمخرج السوري عمر أميرالاي، والذي يرصد فيه عملية مسح الأدمغة لأجيال بأكملها، بشعارات أيديولوجية، مهمّتها ترسيخ حكم «حزب البعث العربي الاشتراكي». وفي المسألة نقطتان مهمتان يجب التوقف عندهما، الأولى: أن «حزب البعث» لم يحكم. من كان يحكم بالفعل، هو ما كشفته الثورة التي اندلعت في نفس العام الذي توفي فيه مخرج الفيلم، وهو أن البلاد محكومة من قبل مجموعة مافيوية لها ارتباطاتها الخارجية المعقّدة، بحكم طبيعة بنيتها التي يتداخل فيها رأس المال بالسلطة، مدعوم بأجهزة «أمن» كانت مهمتها الأساس، البطش بكل من يفكر بالاعتراض على حكمهم. وهو ما يعني أن لا أحزاب ولا قوى سياسية في سوريا، لا قبل الثورة، ولا بعدها عندما أصبحت الاصطفافات أكثر وضوحاً، فأحزاب النظام انكشفت وتعرّت بعد أن التحقت قواعدها –بما فيها «حزب البعث» نفسه– بالثورة، فيما بقيت بعض قيادات هرمة، توارثت زعامة هذه الأحزاب، متحلّقة حول المجموعة الحاكمة دون أن تستطيع ترك أي تأثير. على الضفة الأخرى، أو ما يمكن اصطلاح صفة "معارضة" عليها، تشكّلت الكيانات والأطر السياسية النخبوية، دون أن تتشكّل الأحزاب، والتي اتّضح أن أغلبها على غرار النظام ومن معه، مرتبطون بجهات لها أجنداتها ومصالحها في سوريا والمنطقة.

الثانية: أن الجيل الذي عملوا على إنشائه بهذا الشكل، كان تحت إشراف تحالف يجمع الجهل بالجاه، مجسّداً خير تجسيد بشخصية عضو "مجلس الشعب السوري"، ذلك الرجل العشائري الأمي "دياب الماشي" وهو النموذج الذي اتخذه عمر أميرالاي كمحور في عمله السينمائي التوثيقي.

لكن بالمقابل، لم تكن العشائرية على هذا السوء على كل حال، لأن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كرّسها نظام الحكم نفسه، كانت تفرض هذا الشكل من العلاقات بين الناس، فعضو مجلس الشعب السوري الشهير يوسف أبو رومية، لم يكن سوى رجل عشيرة، وهو عضو في مجلس، كانت مهمته الأساس، المصادقة والموافقة، والتغطية على كل موبقات المجموعة الحاكمة. لعل موقف صغير هنا، على غرار من عملوا على قمع الناس في أجهزة المخابرات لسنوات طويلة، ثم لم يتردّدوا بالانشقاق عندما حانت الفرصة، لعل موقف كهذا، هو ما قام به يوسف أبو رومية بعد حوالي (9 أيام) فقط على اندلاع انتفاضة درعا، عندما تحدث بشجاعة في "مجلس الشعب"، وقد تم تصويره عبر عدسة هاتف محمول، ثم سُرّب التسجيل. موقف كهذا يشفع للرجل المتوفي عن كونه كان عضواً في "مجلس الشعب". والجرأة التي تحدّث بها هذا الرجل، لم تكن استعراضية، لأنه يعلم بحكم موقعه وخبرته، أنها لن تنقل، وأنّه يتحدّث في مكان مغلق، قد يدفع حياته ثمناً لذلك بعدها.

من يعيد الاستماع إلى ذلك التسجيل الآن، سيلحظ المراحل التي قطعتها سوريا، والتي لم يكن قد طرح في بدايتها شعار "إسقاط النظام" بعد، فكان كلام يوسف أبو رومية كلام جريء، عالي السقف، بل ربّما، لم يعلوه سقف منذ ذلك الحين، فالكلام من على منابرهم أصبح مستحيلاً، مع أن الكلمة ذاتها تعبّر عن تلك الحقبة حصراً، فعبارات مثل: " الحوارنة أوفياء، ويحبوا الدكتور بشار، وأبو الدكتور بشار لما قدموه لهذه المحافظة من خدمات اجتماعية واقتصادية"، أو مثل: "ولا إنسان في سوريا يكره كلمة بشار الأسد، فالكل يحترم ويقدّر موقف هذا الإنسان ومواقفه الشريفة، اجتماعية كانت، أو سياسية، عربية كانت، أو دولية"، ما عادت مقبولة، حتى بعد أقل من شهر على بدء الانتفاضة التي أعيد فيها النظر بالموقف الشعبي الخاطئ، عندما سكت قسم كبير من الشعب السوري عن ارتكاب النظام لمذبحة حماه في العام 1982، والتي أظهر فيلم "طوفان في بلاد البعث" اعتراف عضو "مجلس الشعب" دياب الماشي بمشاركة ميليشيات قبلية تتبعه فيها.

لكن الجرأة تكمن في عبارات أخرى: "والحوارنة كانوا ينتظروا فعلاً قدوم السيد الرئيس واعتذاره لأهل حوران وتعزيته، واعتبر لو كان الأمر هذا، لما حصل أي شيء في حوران، رغم عدد القتلى الذي كان والجرحى"، حيث لأول مرة ربّما في تاريخ سوريا منذ حكم "حزب البعث"، يتجرّأ أحدهم (من على منابرهم) ليطلب من الرئيس القدوم للاعتذار. وهو ما لم يتجرّأ أحد على فعله من موقع مماثل قبل هذه الحادثة.

لكن، ماذا لو فعلها بشار الأسد؟ ماذا لو ذهب إلى درعا للاعتذار؟، هل كانت ستتوقف الانتفاضة فعلاً؟، أساساً، هل أن الانتفاضة قامت على خلفية ما حدث مع أطفال درعا؟.

معلوم هنا، أن ارتكابات أجهزة الأمن كانت أفظع، قبل، وبعد حادثة أطفال درعا. ومعلوم أيضاً، أن رياح التغيير القادمة من تونس وما بعدها، قد استنفرت أجهزة الأمن في العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، وكأنهم بفطرتهم استشعروا أزوف ساعتهم. لعل الحقيقة تكمن هنا، استعداد طرفي الصراع (شعوب، بمواجهة أنظمة)، واحد من موقع الهجوم، وآخر من موقع الدفاع، والحريق بحاجة للشرارة الأولى، لأن ما شهدته سوريا في العقود الماضية، كان أكبر بكثير من حادثة أطفال درعا وأشنع، وقد كان من السهل على التركيبة الأمنية الحاكمة السيطرة على أي تمرّد مهما كان حجمه.

هذا يعني، أن ذهاب بشار الأسد للاعتذار، قد يؤخر الانفجار الكبير، لكنه لن يوقفه، لأن الحلول الحقيقية، ليست بتقبيل اللحى على الطريقة القبلية أو الجهوية كما اقترح يوسف أبو رومية آنذاك، بل ببرامج سياسية اقتصادية اجتماعية، تحقّق العدالة في حدودها الدنيا. وهنا لا بد من التذكير بالخطوة التي قام بها النظام عندما أرسل رستم غزالي وفيصل المقداد للمصالحة مع أهالي درعا، وقد كانت خطوة مقبولة إلى حد ما، لولا عودة أجهزة المخابرات مساء نفس اليوم لشن حملة اعتقالات تأرية بحق أبناء المحافظة.

وفي العودة بالذاكرة أربعة أعوام إلى الوراء، يمكن التكهن، أن ليس فقط قطاعات واسعة من الشعب السوري الثائر تطرح التساؤلات عما آلت إليه أحوال البلاد وأحوالهم. بل يمكن الجزم، أن النظام ومن معه، يطرحون ذات التساؤلات، وإن من موقع آخر.

غياب التضامن وضبابية الرؤى في «الربيع العربي»

باسل أبو حمدة *

أفرزت تجربة الربيع العربي في أضلاعها الخمسة ثلاث قوى محورية في الصراع على السلطة، وهي الأنظمة الحاكمة وفلولها، والقوى المتطرفة وامتداداتها الجيوسياسية، والقوى المعارضة اليتيمة، وتمكنت كل منها من تطوير آليات عملها الداخلية وتحالفاتها الخارجية بطرق مغايرة ضمن معايير صارمة في الحالتين الأولى والثانية مكنتها من تحقيق انتصارات مهمة على حساب الحالة الثالثة، ولا شك بأن تحالفاتهما الإقليمية وامتداداتهما العالمية قد شكلت رافعة لا غنى عنها في بقاء أو عودة الأنظمة إلى سدة الحكم، وفي تكريس القوى المتطرفة نفسها كمعادل موضوعي للمعارضة الطبيعية، فعلى شأنها وعظم أمرها إلى درجة لم يعد مستغربا أن نسمع معها أن ساحة الربيع السوري، على سبيل المثال، باتت تتجاذبها قوتان فقط، النظام والجماعات المتطرفة، فيما غاب المحور المناهض لكليهما أو أصابه الوهن لافتقاره لذلك النوع من الامتدادات في عمقه الطبيعي على المستوين العربي والأممي، حيث يكتسب التضامن أهمية إضافية وبعدا عمليا في مواجهة أنظمة الاستبداد وقوى الإرهاب.

بينما رفرف علم الثورة السورية المعاصرة فوق أسوار المسجد الأقصى وعلا رؤوس أبناء فلسطين التاريخية في غير مناسبة، غاب علم فلسطين عن سماء الربيع العربي، وغابت معه ملامح التضامن بين الناس والشعوب من أصحاب القضايا العادلة، وخسرت بذلك الثورات العربية المعاصرة بعدها الجيوسياسي الطبيعي غير الرسمي وعناصر قوة من شأنها، لو رأت النور، أن تقلب معادلة التغيير السياسي في المنطقة رأسا على عقب، ليس من منظور طوباوي حالم فقط، وهذا حق أخلاقي لا يمكن انتزاعه من الصدور، وإنما من منظور براغماتي صرف أيضا، وذلك من باب المؤازرة أولاً، ومن منظور اصطفاف ووحدة القوى الحية ذات المصلحة الحقيقية في التغيير الديمقراطي ثانيا، لا سيما وأن حالة من التضامن ووحدة الصف نجدها على أشدها عند المعسكر المعادي لهذه الهدف المشروع والنبيل بشقيه، أي أنظمة الاستبداد نفسها والقوى المتطرفة، التي تمكنت من بناء شبكة إقليمية وعالمية داعمة لا تنضب.

حتى التحليلات والكتابات في مختلف وسائل التعبير، التي ترصد موجة التغيير العربية، تخلو من إشارة لأهمية التضامن، الذي يتمظهر بوصفه قيمة إنسانية عليا تحد من أوجاع البشر في رحابة صدور الناس والشعوب، وينبت فيهم بذور التسامح وينأى بهم عن خطاب الكراهية والحقد الأعمى والانعزال، التي وجدت في ذلك الغياب غير المبرر وغير المفهوم أرضا خصبة شيدت امبراطوريتها الحاقدة فوقها على حساب قيم التسامح والعدالة والمساواة وحرية التعبير ، الأمر الذي تجسد في قدرة الجهاديين والسلفيين على تشكيل تنظيمات إقليمية وعالمية عابرة للحدود، باتت تهز مضاجع مراكز البحث والأمن في العالم، في ظاهرة تتأرجح تسميتها بين مفردتي التآمر والتضامن، وذلك وفق المنطلقات السياسية والفكرية والاستراتيجية التي تتعامل معها، فيما يقابلها عجز صارخ في تشكيل منظومات تماثلها داعمة وحاضنة لقضايا عادلة، مثل قضايا التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي.

طبعاً ما كان لغياب حالة التضامن في القضايا العادلة أن يبصر النور لولا البيئة السياسية والأمنية التي خلقتها أنظمة الاستبداد وحلفاؤها الإقليميون والدوليون، والتي ترتكز على إقصاء قوى المجتمع المدني عن المشهد السياسي، وحشرها في حالة استقطاب حادة بين الأنظمة نفسها من جهة وبين التنظيمات الجهادية والسلفية من الجهة الأخرى، على قاعدة " من ليس معي فهو عدوي"، لتجد الشعوب وقواها الديمقراطية نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الوقوف مع تلك الأنظمة وإما مع التنظيمات الإرهابية، بينما تغيب توجهاتها ومشاريعها وتوقها إلى التغيير السياسي عن المشهد وتنكفئ على ذاتها أحيانا وتجد نفسها متورطة في حروب ليست حروبها أحيانا أخرى، متبينة مقولات ليست مقولاتها ومشاريع ليست مشارعها.

أما إذا نظرنا إلى ظاهرة غياب التضامن بين القوى الديمقراطية بشيء من التفصيل، فإننا نجد أن أنظمة الاستبداد نفسها قد عمدت، في غالبية التجارب الديمقراطية إن لم يكن كلها، إلى خلق وتنمية ذلك المعادل الارهابي الملتبس والغامض لتغيير طبيعة المواجهة في مستوياتها البدئية بغية حرف بوصلة التغيير عن مسارها الصحيح، وتجيير مكامن قوتها لصالح مشروع بقائها في السلطة، فأضحت مفردة الإرهاب سيدة الموقف، لتتوارى ضرورات التغيير السياسي، كون المعركة ضد الإرهاب تتطلب مشاركة الجميع، في حالة غير مسبوقة من خلط الأوراق، بدأت تأتي أكلها في مجمل مخرجات الربيع العربي، وفي سائر جبهاته، بما في ذلك ما أصطلح على تسميته "الاستثناء التونسي"، الذي تلقى ،أخيرا، ضربة موجعة تصب في الاتجاه عينه، ذلك الاتجاه الذي يسعى إلى ضرب حالة الوفاق بين القوى السياسية التونسية وشق صفها وإحداث فجوة في جدار التضامن المجتمعي التونسي، ووقف المسار الانتقالي، بغية توريد تجربة الثورة المضادة إلى ربوع تونس الخضراء، ودك آخر معقل من معاقل الربيع العربي.

ما لم يصار إلى وضع النقاط على الحروف في رصد ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية والعالم واعتبار إرهاب الدولة جزءا لا يتجزأ منها، ستبقى سبل محاربتها عاجزة عن تحقيق أي تقدم في هذا الاتجاه، الأمر الذي لا يندرج في إطار الترف الفكري أو السياسي، بل إنه يرقى إلى مستوى القضايا المصيرية، كونه يساهم إلى حد كبير في توضيح ملامح المواجهة، وتحديد القوى المعادية للتغيير كما هي في الواقع لا كما تصور في وسائل إعلام وأبواق أنظمة الاستبداد، ومراكز الاحتكار حول العالم، التي تغلق دروب التضامن جميعها، وتبقي الباب مشرعا على حالة من التضامن المزيف والمشوه بين محورين متناحرين أصلا، محور الأنظمة ومحور الشعوب وقواها الديمقراطية الساعية لتغيير تلك الأنظمة عينها، التي تبني جسور التعاون الأمني والعسكري في الخفاء وفي العلن في حالة تواصل استراتيجي مبنية على رؤى واضحة المعالم تغيب على المقلب الآخر.

كاتب فلسطيني

العلوية السياسية في سوريا... الحقيقة التي تصفع!

فيصل الأعور

لم يخترع المفكر صادق جلال العظم مفهوم «العلوية السياسية»، لكنه قام بمقارنة ذاتية بين ما جرى في سوريا طوال أربعة عقود من عملية تاسيس وتوطيد وتجذير لعملية طائفية للهيمنة على القرار السوري بيد الطيف العلوي من جهة، و ما جرى في لبنان من توطيد وهيمنة السلطة لصالح الطيف الماروني.

و كل ما قاله العظم هو أنه «لا يمكن للصراع أن يصل إلى خاتمته بدون سقوط العلوية السياسية، تماما كما أن الحرب في لبنان ما كان يمكن أن تصل إلى خاتمتها بدون سقوط المارونية السياسة (وليس الموارنة) في لبنان».

لكن صادق العظم فصل ما بين المارونية السياسية من جهة، والموارنة من جهة اخرى. ولكي نفهم مصطلح « العلوية السياسية» علينا ان نفهم فكرة «المارونية السياسية»!.

ولتوضيح فكرة المارونية السياسية سنبدأ من "الميثاق الوطني"، وهو خلاصة اتفاق، غير مكتوب، بين بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الوزراء في عام 1943 م، والذي بني على ثلاثة أسس : وهي، أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سوريا، وأن يتخلى المسيحيون عن طلب الحماية الفرنسية، وتوزيع مناصب الدولة الرئيسية ومقاعد مجلس النواب توزيعاً طائفياً (مؤقتا).

لكن مع مرور الزمن، وتبدل الوزارات، وممارسة أساليب هيمنة وتسيد على بقية الطوائف، مارس بشارة الخوري، ومن تبعه من رؤساء لبنان، ممارسات خارج إطار الدستور، سمحت بها ظروف سياسية معقدة تعرض لها لبنان، وعبّر عن تلك المارونية السياسية ، كتاب و سياسيون لبنانيون كثر.

أما العلوية السياسية في سورية فقد تأسست :

1. على المستوى العسكري (سلطة الإخوان العلويين)، فقد بنى حافظ الأسد التشكيلات العسكرية و الأمنية كالتالي:

. سرايا الدفاع والحرس الجمهوري والقوات الخاصة، حيث كان أخوه رفعت الأسد قائدا للسرايا.

. الحرس الجمهوري ، بقيادة شقيق زوجته عدنان مخلوف.

. القوات الخاصة بقيادة علي حيدر.

. الجيش النظامي: جعل حافظ الأسد لكل تشكيل عسكري مكونا من قائد للتشكيل، ومسؤول حزبي، ومسؤول أمني، مع تحاص طائفي للمناصب غالبا، مع أولوية غالبة للمسؤول الأمني. وهكذا فالجميع يقعون تحت سلطة المسؤول الامني.

. حافظ الأسد هو الحاكم العسكري لسوريا الذي يمسك بكافة السلطات بين يديه.

2. على المستوى الأمني (الفروع الأمنية للإخوان العلويين) : أوجد حافظ الأسد أكثر من عشرين تنظيما أمنيا. وكل تلك الأجهزة الأمنية ترتبط مباشرة به، بحيث يتمكن من رؤية الأمور من كل جوانبها، أكثر مما يمكن لأي تنظيم أمني بمفرده أن يفعل. وقام النظام السياسي ككل على الولاء لحافظ الأسد. وكان لا بد لحافظ الأسد أن يختار بطانته، وأن يشكل دولته الباطنة، اي الدولة العميقة في سوريا، ونقصد بها السلطة التي تحكم من خلف الستار.

غطى حافظ الأسد سلطته ظاهريا ببعض المسؤولين الشكليين، والذين لا قدرة حقيقية لهم على اتخاذ أي قرار، سوى ما يتعلق بتخصصات علمية او فنية، يتميزون بها. فعين رئيس الوزراء سنياً، علما أن النكتة الدارجة حول رئيس الوزراء منذ أكثر من أربعين سنة هي أن "مهمة رئيس الوزراء هي إقرار تقديم الساعة، ثم تأخيرها".

عدا عن بعض السياسيين، لم يكن أحد يلاحظ أن في سوريا سلطتين:

1. الدولة الظاهرة ، أي إنها الموظفين التنفيذيين الذين لا سلطة لهم، ولا حرية.

2. الدولة الباطنة ، وهي مكونة من الرئيس و أسرته وإخوته وأبناء عمومه وأقارب زوجته، إضافة إلى الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية ذات الوظيفة الأمنية. ناهيكم عن ذكر أثرياء السلطة الكبار.

رجال الدولة الظاهرة هم مجرد موظفين، لا قيمة سياسية أو أمنية لهم، إلا في أعين من لا يعرف أعماق السلطة و خفاياها. أما الموظفين الكبار، أصحاب السلطة والقرار، فهم من يمارس مهامه في الدولة الباطنة. لم تكن هناك طائفية ملحوظة على مستوة الدولة الظاهرة، لهذا نجد البعض يقول بأنه لم تكن هناك طائفية في سوريا أيام حافظ الاسد. لكن الطائفية كانت تحرك كل القوى في الدولة الباطنة، في دوزان مدروس، على ايقاع نهب الاقتصاد وحفظ النفوذ للطائفة العلوية. ويكفي أن نميز اليوم بين رئيس وزراء سابق اسمه رياض حجاب ، من جهة، و ضابط أمني كبر اسمه جميل الحسن، من جهة أخرى، لندرك تماما مدى هشاشة ممثلي الدولة الظاهرة أمام جبروت رجال معينين من طائفة النظام من أمثال جميل حسن (رئيس جهاز الأمن الجوي، أكثر الأجهزة الامنية وحشية في سوريا)

3. على المستوى السياسي والاجتماعي: من الصعب ظهور الإمبراطور، أو الديكتاتور، من دون القضاء على المواطنة، و التي تجد تعبيرها الأمثل في حرية الراي وحرية التعبير، وغير ذلك من الحريات الخاصة والعامة. كما ولا بد للديكتاتور من تجويف السياسة في البلد من خلال نزعها من أيدي السلطات الظاهرية، لتبقى بين أيدي السلطات الباطنة. و هكذا ظهرت دولة هي مزيج من الدولتين الظاهرة و الباطنة، وهي دولة "سوريا الأسد". ولكي يصل النظام إلى تثبيت تلك المقولة، والتي لم يسبق أن كانت هناك دولة تسمى باسم رجل ما .

3. على المستوى الاقتصادي(النهب الذي مارسه الإخوان العلويون): عملت سلطة الدولة الباطنة من خلف الكواليس على نهب المال العام، والسيطرة على المشاريع الاقتصادية الكبيرة، ونشل المشاريع المنتجة من أيدي من سبقهم من التجار الكبار، وفرض الخوّات على أصحاب المشاريع المتوسطة .

أخيراً، لست في هذا الموضوع ممن يضعون كافة العلويين في سلة آل اسد، وبطانتهم في دولتهم الباطنة، والذين سبق لي أن أسميتهم " الإخوان العلويون" على طريقة منظمة "الإخوان المسلمون" .

اذا، هناك دولة باطنة، أو دولة عميقة، يقودها علويون من خلف الستار، تاركين هامشا إعلاميا لمن هم من خارج الطائفة ، بينما هم يمسكون بمفاصل الدولة وخيراتها ويحكمون سوريا، بقفازات ناعمة هي الدولة الظاهرة، و التي يراها الناس ولا يدركون ما يجري في الأعماق من غطرسة وتسلط وإرهاب مستتر.

جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية (١-٣)

د. حبيب حداد

ما نقصده بالدولة هنا هو الدولة المدنية الحديثة، دولة الحـ

فإن هذا النموذج لكيان الدولة الذي عرفته أوروبا في العصر الحديث جاء حصيلة تطور الفكر السياسي الإنساني عبر حقب التاريخ المتتالية . فمنذ نموذج المدينة–الدولة في المدن الإغريقية والرومانية وقبلها تجارب أنظمة الحكم في بلاد الرافدين وسورية ومصر وفارس والهند والصين مرورا بالعصور الوسطى والحديثة، عاشت البشرية صراعا متصلاً، كان هدفه الأساس التوصل إلى الصيغة الأفضل لتدبير الناس شؤونهم، وكفالة الأمن، والحقوق الأساسية، وضمان حرياتهم ومصالحهم، بما لا يتناقض أو يهدد مصالح الجماعة التي ينتسبون إليها.

في أوروبا التي كانت السباقة في تدشين صيغة الدولة الديمقراطية الحديثة كما أسلفنا حصل ذلك نتيجة تطور صراع مجتمعي شمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحتى الدينية .فلقد شهدت نهاية العصور الوسطى في أوروبا محطة نوعية في مسار الصراع بين الكنيسة ورأسها البابا من جهة، وبين الملكيات الإقطاعية الفيودالية من جهة ثانية، تميزت بتحديد سلطة الكنيسة وتعزيز سلطات الملكيات المطلقة في أوروبا . وكان لويس الرابع عشر خير معبر عن هذا الوضع الجديد بقوله : أنا الدولة والدولة أنا .

بعد ذلك تتابعت هذه المحطات في مسار التطور المجتمعي الأوروبي فيما يتعلق بطبيعة السلطة والدولة ووظيفتها، نذكر في هذا المجال الثورة الانكليزية ومن ثم ثورة الاستقلال الأمريكية وتوج ذلك بقيام الثورة الفرنسية التي تبنت مبادئ حقوق الفرد المواطن الأساسية في الحرية والمساواة والأخوة الإنسانية، وطرحت لأول مرة صيغة العقد الاجتماعي في بناء الدولة الأمة (روسو)، كما أرست مبدأ فصل سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية (مونتسكيو) .إن هذا لا يعني أن مسار الاجتماع السياسي والتقدم في بناء دولة المواطنة الحديثة قد تم في أوروبا في منحى مستقيم ومتصاعد، بل إن هذه العملية عرفت تراجعات وارتدادات عديدة، ولنتذكر هنا مثلا أن مساواة المرأة في جميع الحقوق السياسية مع الرجل لم تتحقق في معظم الدول الأوربية إلا في منتصف القرن الماضي، ومثل ذلك يقال عن إنهاء قوانين التمييز العنصري.

أما بالنسبة لمسار تطور الفكر السياسي العربي، فإن القراءة الموضوعية لتاريخ الحضارات العربية قبل الإسلام ومن ثم للحضارة العربية الإسلامية عبر مختلف مراحلها والممالك التي قامت في إطارها، تبين بكل جلاء أن هذه الحضارة قد قدمت للإنسانية إلى جانب نشر الدعوة الإسلامية مساهمات متميزة في مضمار العلوم والفلك والطب والفلسفة ،غير أن الفكر السياسي باعتراف معظم المؤرخين يمثل الجانب الأفقر في تراثنا الفكري. إن هذا الإخفاق والقصور الذي استمر وبدرجات متفاوتة بين مجتمع عربي وآخر في إرساء حياة ديمقراطية سليمة وبناء دول حديثة ليس مرده بالتأكيد نقص بنيوي في تكوين وقدرة شعوب هذه الأمة، لكن هذا الأمر يرجع إلى ظروف تاريخية معينة عاشتها الشعوب والكيانات العربية، قرون ممتدة لم تمارس فيها السياسة واضطهد فيها الفلاسفة وأصحاب الرأي المخالف لجبروت وسلطان الحكام، ومن جانب آخر فان العرب كما رأى بن خلدون (في مقدمته) قد حرموا خلال العصر الوسيط من وجود دول مستقلة مستقرة الأحوال، لأن الدولة هي مدرسة السياسة العملية في عرف فلاسفة الإغريق الأوائل الذين اعتبروا ممارسة السياسة جزءا أساسيا من واجبات المواطن الصالح وكامل الحقوق.

هذا الوضع وما جر إليه من فشل الكيانات العربية في بناء دول حديثة حتى الوقت الراهن ماهي أسبابه ؟ حاول علماء الاجتماع السياسي العرب تحديد هذه العوامل والأسباب بمجموعتين : خارجية تتمثل بالاحتلال والسيطرة الاستعمارية المديدة التي خضعت لها البلدان العربية واستمرت حتى منصف القرن الماضي، والتي كان آخر حلقاتها المشروع الصهيوني. هكذا فان استمرار هذا الوضع قد حرم الكيانات العربية من بناء دول عربية مستقلة واستنزف طاقاتها وثرواتها، وحال بالتالي بينها وبين استكمال تطورها الطبيعي، ومواكبة مسار التطور الحضاري الإنساني في العصر الحديث. وهناك العوامل والأسباب الداخلية أو الذاتية، فالدولة العربية لم تعد منذ القرن الثالث الهجري، أي منذ عهد المعتصم، دولة موحدة، أضحت كيانات ودول وممالكة متعددة في إطار حضاري مشترك، وقد خضعت تلك الكيانات المذكورة إلى عملية التناوب في المجموعات والقبائل والأقوام التي كانت تحكمها إلى جدلية البادية –الحاضرة أو الريف والمخزن، كما أوضح ذلك ابن خلدون .

علينا أن نضيف إلى جدلية الصراع المتكرر بين البادية والحاضرة عاملا موضوعيا آخر ساهم بلا شك في ركود المجتمعات العربية وإعاقة تطورها، والمتمثل بنمط الإنتاج الآسيوي، أي أسلوب الإنتاج الخراجي، حيث الدولة السلطانية هي التي تملك الأرض والفلاحون يستثمرون الحصة الممنوحة لهم لحسابها، وحيث لم تعرف الكيانات العربية حتى استقلالها نفس طبيعة المرحلة الاقطاعية التي عرفتها أوروبا في مطالع العصر الحديث.

والخلاصة فان مسار التطور المجتمعي في الكيانات العربية وخاصة في بناء مجال الدولة الحديثة لم يكن مسارا موحدا من بلد لآخر، ولم يكن مسارا متقدما على الدوام، بل شهد ارتدادات وتراجعات، أدت إلى الواقع الذي تعيشه الشعوب العربية اليوم، والذي تواجه فيه تحديات المصير، فإما أن تنجح في صنع المستقبل الذي هي جديرة به، وإما أن تكرس عطالتها وتديم تخلفها عن ركب التطور العالمي.

قراءة تحليلية لغزوة «باردو» الإرهابية في تونس

موسى القلاب *

استهدفت الغزوة الإرهابية في تونس متحف باردو الوطني، وأودت بحياة نحو21 شخصاً، وأدت إلى احتجاز عدد من الرهائن. جاءت هذه الهجمة الإرهابية على نمط الهجوم السابق على مقر صحيفة « شارلي إيبدو « في باريس. فهي لم تكن عملاً تفجيرياً عن بُعد، أوعن قرب، بل عملية قتالية مدبرة ومخطط لها جيداً، وهي اشبه بعملية كوماندوس نُفذت ليس بهدف احتجاز وقتل رهائن فحسب. بل أنها عملية «استشهادية» بكل ما في الكلمة من معنىً، حسب أيديولوجيا المنظمات الجهادية الاسلامية في المغرب، وكذلك في المشرق العربي. والدليل على ذلك أنها اختارت هدفاً ليناً أعزل سهل الوصول اليه، وضربته بقوة، واعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» مسؤوليته مباشرةً عما جرى، بكل صراحة ووضوح.

لعل من أهم النتائج السريعة لهذا الهجوم الإرهابي الدموي إرباك عملية الانتقال السياسي لتونس كدولة ديمقراطية تماسكت بعد مخاض عسير للربيع العربي. في هذا السياق، إذا ما نظرنا إلى الخارطة السياسية لدول شمال أفريقيا، نرى بوضوح أن تونس ليست اكثر من جزيرة صغيرة في وسط منطقة ممتدة يضربها الإرهاب بقوة، ابتداءً من ليبيا شرقاً، وحتى الجزائر غرباً.

يشكل هذا الحدث الدموي منعطفاً خطيراً واختباراً مهماً لعملية تحول تونس سياسياً من مرحلة الاستبداد المستعصية إلى مرحلة الديمقراطية الغضة التي لا تحتمل مثل هذا الحدث المباغت. لا بد من الإشارة هنا إلى أن السياسيين في تونس إذا ما فقدوا توازنهم وردوا على هذا الحادث المأساوي بطريقة خاطئة أو عشوائية مرتبكة ، وسمحوا للانقسامات المتجذرة في تونس والمنطقة بالتسلل إلى الآلية السياسية الجديدة الوليدة في البلاد فمن الممكن أن تسقط تونس في نفس مستنقع العنف الذي غرقت فيه ليبيا ومصر، وقبلهما العراق وسوريا، ومن بعد ذلك اليمن وما يجري فيها من أحداث جسيمة تنذر بخطر الحرب الأهلية المدمرة.

ذلك لأن العناصر المتطرفة من الإسلاميين والعلمانيين من الحرس القديم في تونس يمكن أن يستغلوا هذا الحادث سياسياً ونفسياً للتأثير في خصومهم واتهامهم، وتوظيف سياسة الانقسام لصالح مآربهم الخاصة. تلك النوايا المتضادة لا تقل عن تصفية حسابات ثأرية قديمة، غير قابلة للتفاوض والحل. فلغة السلاح هي الأعلى صوتاً من أي وقتٍ مضى، خصوصاً وأن تجارة الفوضى هي العمل الرائج لمن ليس له أي مهنة وظيفية وطنية. وعليه فإن الهجوم المسلح على سياح مدنيين من جنسيات متعددة، لا يضرب الاقتصاد التونسي بل يهدد الاستحقاقات السياسية والأمنية الناجحة التي وصلت إليها تونس، وتمثلت في التقدم السياسي المثير للإعجاب نحو المصالحة الوطنية والانتخابات الديمقراطية السلمية التي أجريت في نهاية 2014.

هنا لا بد من تكرار المخاوف من أن العناصر المتطرفة بين الإسلاميين والعلمانيين من الحرس القديم يمكن أن تطور هذا الحادث من كافة الجوانب، لتكريس حالة الانقسام والفوضى لصالح أهداف غير وطنية. من هذا المنطلق، يبدو أن الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي هو أحوج ما يكون رئيساً لكل التونسيين، وليس طرفاً في نزاع داخلي حزبي أو فصائلي أو مناطقي. إذْ لا بد أن يتجاهل جميع الأصوات المضللة، وأن يستمر في مسار العمل مع الإسلاميين المعتدلين. في المقابل لا بد أن يتحلى حزب النهضة بروح وطنية عالية وان يترفع عن كافة عمليات الشحن العاطفي، وأن يواصل العمل بحسن نية مع الحكومة الحالية، ويتجنب الخطاب الاستفزازي الذي يصف هذا الهجوم بأنه نتيجة خطأ لتصرفات شخصية أو حزبية معينة. لأن هذا الوضع هو ما تريده المنظمات الإرهابية بالضبط، وتسعى اليه، من أجل إفساد اللحمة الوطنية ككل في تونس. لا سيما وأن تبادل التهم وصراع الاتهامات لن يحل المأزق الأمني، بل سوف يعقده ويزيده اشتعالاً، وسيجعل من الحريق المحتمل وضعاً قائماً يصعب التعامل معه من منظور وطني عالي المستوى. فإذا جاء رد الفعل الأمني والعسكري متطرفاً بصورة مبالغ بها، فإن هذا ما تريده التنظيمات الإرهابية، حيث البيئة المضطربة هي البيئة الملائمة لكل أنواع العمل التخريبي المسلح وغير المسلح.

صحيح أن الشعب التونسي تلقى صدمة قويةً بعد هذا العمل الإجرامي، وأن الحكومة التونسية الجدية تلقت صفعة قوية قبل اكتمال فرحتها، إلا أن معالجة الإرهاب من منظور اجتماعي واقتصادي هي الحل الامثل على المدى المتوسط والبعيد. مع الاعتراف بأن الحل العسكري والأمني لا بد وأن يكون سريع الرد ودقيق الإصابة في مثل هذه الحالات التي قد تتكرر. سواءً في تونس أو خارج تونس من دول المنطقة والعالم.

في مثل هذا الوضع تتصاعد حدة المخاوف من أن الحكومة التونسية الجديدة قد تميل للعودة إلى التسلط في جهودها للقضاء على التهديدات الإرهابية المحتملة في أي وقت. من شأن ذلك أن يثير تساؤلات عديدة عن ما إذا كان سيتم إلقاء اللوم على فصيل السبسي الأكثر علمانية لفشله في حل المشكلة بشكل أكثر فعالية من الإسلاميين الذين قادوا المرحلة الانتقالية.

يشكل انتشار الجيش التونسي في المدن الكبرى واعتقال الكثيرين من المشتبه بهم عامل ردع لمن يفكر في تكرار هذه الحادثة الإرهابية، لكن له تداعيات سلبية كثيرة على حياة الناس، كما يحدث حالياً في العاصمة العراقية بغداد، وعدد من العواصم العربية والإقليمية والدولية التي تتوقع مثل هذا الحدث المرعب. حيث أثبتت التجارب السابقة أن جميع القوى العسكرية والأمنية لن تستطيع منع وإحباط كافة الهجمات الإرهابية، لأفراد يقررون ويصممون على الموت بهذه الطريقة العنيفة من أجل الانتقام، مثل منفذي عملية المتحف، وهما حاتم الخشناوي، وياسين العبيدي. إذْ عندها ستكون مفارز الجيش والأمن من الأهداف السهلة التي يمكن تفجيرها بسيارات مفخخة أو عبوات ناسفة، وغير ذلك من الأساليب والوسائل الإرهابية المتعددة.

* عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

بعض مظاهر المحنة العربية

■ د. عبدالله تركماني

إذ يمنح التاريخ للأمم لحظات حاسمة من حياتها حتى تقف أمام الحقائق العارية لاستخلاص الدروس الكبرى لمواصلة البقاء، فإننا أمام لحظة فاصلة يتحتم فيها على العرب أن يحسنوا استشراف ما هو متوقع ومحتمل، بعيداً عن التمني والرجاء، وبعيداً عن الاستغراق في الأوهام.

وتبدأ محنتهم من نقص كفاءة النظم السياسية السائدة، وضعف قدرتها على تفادي توريط شعوبها في مأزق جديد بين حين وآخر، حيث تكون النتيجة هي أن تدفع الشعوب الفاتورة الغالية، بينما تستمتع بعض النظم بميّزات متزايدة وإمكانات ضخمة. وغالباً ما يرتبط ذلك بديكتاتورية الحكم وغياب الديموقراطية وسيطرة التخلف السياسي، بل وشيوع الفساد أيضاً. فقد ألّه النظام السياسي العربي الفرد الحاكم، وامتهن كرامة الشعب وأذلّه وأرعبه بالقمع الوحشي، وأشاع الفساد، واضطهد الأحرار، وأعطى دوماً القدوة السيئة في الكذب والتزوير والتعصب والمحاباة، وفرّط في استقلالية القرار الوطني.

إنّ المحنة تأتي من مجموع الفرص الضائعة على مختلف الأصعدة، بدءاً من غياب التضامن العربي وضعف التنسيق السياسي ومحدودية التكامل الاقتصادي، ووصولاً إلى تزايد الفاقد من قدرات الأمة الذي يبدو أكثر كثيراً من المتاح منه، فضلاً عن سوء استخدام الموارد أو توظيف القدرات. ولكنّ التأخر السياسي هو جوهر القضية، منه بدأت مآسينا وعنه انطلقت مشاكلنا وارتبطت به نكباتنا وهزائمنا بل كوارثنا.

وإذا كان الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات، وتعرفها كل النظم، ويدفع ثمنها المواطن العادي في كل الشعوب، فإنّ شيوع الفساد وتجاوز معدلاته للنسب المعتادة في العالم العربي هو الأمر الذي يدعو إلى القلق ويحتاج إلى المراجعة، علماً بأنّ الفساد كل لا يتجزأ ترتبط عناصره المختلفة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل مناخ عام تغلب عليه المعايير السطحية، وتختلط فيه السلطة بالثروة، وتغيب عنه ضوابط حماية المال العام، ويضعف فيه الشعور بالانتماء إلى الوطن، وعندئذ يتفشى الفساد وتشيع المحسوبية وتنتشر الرشوة وتختفي القيم الإيجابية وتسود السلوكيات المظهرية، وتبدأ حالة من الغليان لدى الفئات الشعبية، وهي تشعر بالتناقض بين ما تعيش فيه وبين ما تراه حولها.

ثم فلننظر إلى واحد من معوّقات التقدم في العالم العربي، وهو الفرق بين الكلمة ومعناها، بخلاف الوضوح والتطابق بين المعنى المقصود منها في الدول المتقدمة، وهو الشرط الأساسي لعدم التشرذم في الحركة الاجتماعية المساندة لتحقيق أي هدف عام، وهو الحبل الذي يربط المجموع ببعضه، فحين يقع التضارب بين الكلمة المنطوقة ومحتواها الفعلي يحدث التشوش، والتفكك، والتقاعس، واللامبالاة، وعدم الجدية، وضياع الالتزام. حتى أنّ شعوباً عربية فقدت الإحساس بالمعنى العظيم لكلمة الحرية والاستقلال عندما وجدت أنّ أنظمة الحكم التي نقلتها من عصر الخضوع للاستعمار قد أدخلتها إلى عصر من الحكم الشمولي، والتسلط الفردي، ونظام الحزب الواحد، وفي بعض الأحيان حكم الدولة البوليسية. ففقدت الحرية معناها، والاستقلال مدلوله، وتحولت الكلمتان إلى لافتات مرفوعة على وطن يفترض أنه حر مستقل.

وهكذا، ينطوي الوضع في العالم العربي على عدد من المعوّقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون النهوض الحضاري:

1- تضخم دور سلطة الدولة، وغياب الدور الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني التي تتعرض لقيود تعوّق حركتها في تطوير الممارسة الديمقراطية، بسبب إحكام النظم السياسية قبضتها على تلك المؤسسات من خلال مرحلتين: سيطرة العسكريين أو الأسر الحاكمة على مقاليد البلاد بعد الخلاص من مرحلة الاستعمار، ثم تنامي نفوذ المؤسسات الأمنية بشكل تضخمت معه أجهزة السلطة وتوارت مؤسسات المجتمع المدني وانحسر دور النقابات والجمعيات المهنية المستقلة، إما بسبب القيود التنظيمية أو التدخل الحكومي في انتخاباتها وتوجهاتها.

2- ضعف الالتزام باحترام القانون في أغلب المجتمعات العربية، والافتقار إلى سيادة القانون وتساوي كل المواطنين حكاماً ومحكومين أمام القانون، مما جعل معظم الناس يعيشون ثقافة تولد أجيالاً عربية لا تحترم القانون، وتنظر إليه على أنه تنظيم لردع الأقلية غير المنضبطة، وليس نظاماً للمجتمع وتوفير أساس لضوابط الحريات والحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات.

إنّ ما أصاب المشروع العربي هو أنه لم يتعزز بالديموقراطية وظل أسير تجاذباته وأزماته ولم يوسع قاعدته على أساس المواطنة والانتماء والتعددية، لذلك لم تظهر الدولة الديموقراطية الحديثة إلا في الشكل التبعي للنظام، وتحول الخطاب العربي إلى قناع يخفي التأخر والعجز والعيوب. ولم تتأسس بالتالي العلاقة التعاقدية بين الفرد والمجتمع، الفرد بصفته مواطناً وليس مجرد عضو في الطائفة والعشيرة والقبيلة، التي بدورها تقوم بالتعاقد مع النظام. ومن هنا يبدأ خلل المعاني والوظائف والأحوال، فلم تعد الدولة المعبر الحقيقي عن أهداف وتطلعات وأماني الشعب الذي انبثقت منه، فبدلاً من أن تمارس دورها في تحقيق التغيير لعبت دوراً آخر في تجميد وقمع وتعجيز المجتمعات العربية.

في أي حال، نحن إزاء عجز مضاعف ومركّب في العالم العربي، سواء لجهة معالجة المشكلات المتراكمة والمزمنة في الداخل، أو لجهة تطوير صيغ ومؤسسات العمل العربي المشترك، أو لجهة التعاطي مع التحديات الخارجية والتحولات الجذرية والمتسارعة التي يشهدها العالم. والعجز في الداخل الوطني أو الإقليمي هو الوجه الآخر للتبعية والهامشية لجهة العلاقة مع الآخر والخارج على المستوى العالمي، لأنّ من يعجز عن إدارة شؤونه وتنمية بلده وبناء قدراته، بإطلاق قواه الحية واستثمار طاقاته الخلاقة، لن يقوى على ممارسة دور فعّال على مسرح الأمم.